الجمهورية التونسية
وزارة الإقتصاد والتحطيط
المندوبية العامة للتنمية الجهوية

المندوبية العامة للتنمية الجهوية
Commissariat Général au Développement Régional

ملخص الدراسات المنجزة

خلال

الفترة (2015-2024)

ديسمبر 2024

الفهرس

الدراسة الإستراتيجية لتنمية ولاية منوبة في آفاق 2030	03
الدراسة الإستراتيجية لتنمية ولاية زغوان في آفاق 2030	03
الدراسة الإستراتيجية لتنمية ولاية بنزرت في آفاق 2030	03
الدراسة الإستراتيجية لتنمية ولاية المهدية في آفاق 2030	03
الدراسة الإستراتيجية لتنمية ولاية صفاقس في آفاق 2030	03
دراسة تنمية المعتمديات الداخلية لإقليم الوسط الشرقي	03
دراسة التنمية الإقتصادية والسياحية بالمناطق الريفية من خلال تثمين الأنشطة المرتبطة بتربية الخيل	03
عنوان الدراسة: دراسة التقييم النصف المرحلي لبرنامج التنمية المندمجة (القسط 1)	03
المسح الوطني العنقودي متعدد المؤشرات – تونس 2023	03
دراسة استراتيجية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية بالمناطق الحدودية في أفق سنة 2030	03
الدراسة الإستراتيجية لتنمية ولاية المنستير في آفاق 2040	03
الدراسة الإستراتيجية لتنمية ولاية نابل في آفاق 2040	03
الدراسة الإستراتيجية لتنمية إقليم تونس الكبرى في آفاق 2040	03

ملخص الدراسة

المعطيات العامة

تاريخ الإصدار	▪ نوفمبر 2018
الهيكل المنفذ	▪ المندوبية العامة للتنمية الجهوية
الهيكل المستفيد	▪ المندوبية العامة للتنمية الجهوية ▪ وزارة الإقتصاد والتخطيط ▪ المصالح والهياكل والمنظمات المعنية بالتنمية الجهوية
وضعية الوثيقة (منجزة، بصدد الانجاز،...)	▪ منجزة
نوعية الوثيقة	دراسة استراتيجية: X دراسة قطاعية: بحث: وثيقة عمل/تقرير:
أهم المجالات التي تتطرق إليها الوثيقة	▪ استراتيجية التنمية الجهوية لولاية منوبة في آفاق سنة 2030 ▪ المجالات الداعمة للتنمية بولاية منوبة

الملخص

أهم عناصر التشخيص

- تشخيص ترابي استشرافي يرتكز على الترابط بين الخصائص الطبيعية والبيئية والتراثية والديناميكية الديمغرافية والإقتصادية والإجتماعية والتنظيم المجالي لولاية منوبة.
- تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والإمكانيات المتاحة والمخاطر بالولاية.

أهم استنتاجات التشخيص

- تحديد الإمكانات التنموية:

✓ مستوى اندماجية في تحسن مع الديناميكية التي تشهدها بقية ولايات تونس الكبرى

✓ إمكانات فلاحية هامة وتنوع الإنتاج

✓ توفر البنية الأساسية الداعمة للتحويل الأولي للمنتوجات الفلاحية (التكييف، التبريد، التعليب...)

✓ مخزون طبيعي وثقافي يدعم أنشطة السياحة البديلة

✓ أهمية آليات البحث والتجديد والإبتكار (مركب جامعي، قطب تكنولوجي)

✓ أهمية المساحات التي من شأنها أن تكون إحدى العوامل لإستيعاب التوسع العمراني

- تشهد ولاية منوبة إشكاليات تتعلق بـ:

- ✓ غياب "هوية منوبة الترابية"
- ✓ الشعور بالإقصاء وعدم الانتماء إلى منطقة العاصمة تونس
- ✓ جاذبية محدودة لإستقطاب الإستثمار الخاص مقارنة ببقية ولايات تونس الكبرى
- ✓ توسع عمراني على حساب المناطق الفلاحية الخصبة
- ✓ محدودية تشابك المرافق العمومية بالجهة مع تونس الكبرى
- ✓ إشكاليات عقارية حول التصرف في الأراضي الدولية بحوض مجردة السفلى
- ✓ ديناميكية حضرية تواجه صعوبات نقل وتنقل وتهيئة عمرانية

مخرجات الدراسة

- رسم رؤية استراتيجية لتنمية الولاية تتمثّل في تدعيم تموقع ولاية منوبة بإقليم تونس الكبرى لتصبح الفضاء الأخضر الذي يندمج فيه التوسع الحضري وإستقطاب الإستثمارات بالإبتكار والتجديد من خلال:

- ✓ إعتماد البيئة كمحور للتنمية المستدامة (تثمين الموارد الطبيعية، مقاومة التلوث، تهيئة مندمجة لحوض مجردة السفلى)
- ✓ جعل منوبة موقعا للإبتكار والتجديد (اندماج شبكات الابتكار، انخراط في الابتكار الاجتماعي)
- ✓ جعل منوبة فضاءا لإستيعاب توسّع حاضرة تونس الكبرى

- ضبط المشاريع المهيكلة المحددة لإستراتيجية تنمية ولاية منوبة:

- ✓ تحديث التجهيزات وصيانة وتهيئة مناطق سقوية جديدة
- ✓ المحافظة على المياه والتربة
- ✓ الاستغلال السياحي للبنية التحتية للمياه
- ✓ قطب إبتكار للنسيج الموجه للمشتقات البيولوجية والنسيج التقني
- ✓ إحداث مركب مخصص لدعم ذوي الاحتياجات الخصوصية
- ✓ إعادة تأهيل منطقة دوار هيشر
- ✓ تحيين خارطة حماية الأراضي الزراعية
- ✓ تثمين منظومة لحوم الأبقار
- ✓ تثمين بمنظومة زيت الزيتون
- ✓ إحداث علامة مميّزة للقنارية
- ✓ إحداث علامة مميّزة للطماطم المجففة
- ✓ تنمية السياحة الريفية
- ✓ تثمين الإمكانات التاريخية لنمط العيش "الباي" (المباني، المواقع التاريخية، التجهيزات المعتمدة...)
- ✓ مشاريع حضرية لضمان الاندماج العمراني لمناطق منوبة ودوار هيشر وواد الليل

- ✓ استغلال الرصيد العقاري الجديدة – طبربة – البطان لإحداث تجمعات شبه حضرية

- ✓ توسعة المنطقة الصناعية بالفجة
- ✓ تهيئة منطقة للمبادلات التجارية
- ✓ إحداث سوق الجملة
- ✓ إحداث مطار برج العامري الدولي
- ✓ ربط القطب الإقتصادي المستقبلي برج العامري/الفجة بشبكة السكة الحديدية
- ✓ تمديد الخط الحديدي السريع "E" الرابط بين تونس والزهور إلى مطار برج العامري
- ✓ إحداث منطقة لوجستية

أهم التوصيات

- تحديد توجهات تعتمد على إجراءات مؤسساتية وتدخلات إقتصادية وبرامج لتدعيم البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري

ملاحظات أخرى

- تمّ إعتماد المقاربة التشاركية في مختلف مراحل الدراسة.

ملخص الدراسة

المعطيات العامة

تاريخ الإصدار	▪ أفريل 2023
الهيكل المنفذ	▪ المندوبية العامة للتنمية الجهوية
الهيكل المستفيد	▪ المندوبية العامة للتنمية الجهوية ▪ وزارة الإقتصاد والتخطيط ▪ المصالح والهياكل والمنظمات المعنية بالتنمية الجهوية
وضعية الوثيقة (منجزة، بصدد الانجاز،...)	▪ منجزة
نوعية الوثيقة	دراسة استراتيجية: X دراسة قطاعية: بحث: وثيقة عمل/تقرير:
أهم المجالات التي تتطرق إليها الوثيقة	▪ استراتيجية التنمية الجهوية لولاية سوسة في آفاق سنة 2040 ▪ نموذج مختصر للوحة قيادة لمتابعة وتقييم نتائج الدراسة

الملخص

أهم عناصر التشخيص

- تشخيص معمق ارتكز على عناصر تتعلق بالتوزيع الجغرافي والديناميكية السكانية والديناميكية الاجتماعية والاقتصادية والمقاربة الوظيفية والمجال الإنتاجي وظروف العيش والتضامن الاجتماعي والنسيج العمراني وتنظيم المجال الترابي المحلي ودور الفاعلين في ديناميكية التنمية المحلية بسوسة.
- تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والإمكانيات المتاحة والمخاطر بولاية سوسة.

أهم استنتاجات التشخيص

- تحديد الإمكانات التنموية:

✓ الموقع الجغرافي الإستراتيجي حيث تتوسط المسافة الفاصلة بين تونس وصفاقس

✓ نسبة النمو الديمغرافي المرتفعة والفئة العمرية الناشطة (15 – 60) سنة في تزايد

✓ أهمية المساحات المخصّصة لغراسات الزيتون

✓ أهمية الأنشطة الصناعية والبنية التحتية الداعمة لها

✓ قطب سياحي نشيط بالإضافة لخاصيات طبيعية وتاريخية وتراثية وثقافية

✓ المرتبة الثالثة من حيث مؤشر الجاذبية

- تشهد ولاية سوسة إشكاليات تتعلق بـ:

- ✓ غياب التوازن على الأنشطة الاقتصادية والبنية التحتية بين المنطقة الساحلية وبقية معتمديات الولاية
- ✓ هيكلة عمرانية تهيمن عليها مدينة سوسة حيث تتمركز بها جميع الأنشطة والمرافق العمومية
- ✓ اختناق مروري على مستوى مدينة سوسة وصعوبات التنقل إلى مختلف معتمديات الولاية وفيما بينها
- ✓ ضعف الديناميكية الاقتصادية الدافعة للتنمية بالولاية
- ✓ الإشكاليات البيئية وندرة الموارد الطبيعية

مخرجات الدراسة

- رسم رؤية استراتيجية لتنمية الولاية تتمثّل في ولاية سوسة حاضرة جهوية وملتقى للخدمات والتكنولوجيات المبتكرة ذات القيمة العالية والاقتصاد الرقمي، من خلال:

- ✓ تنويع النسيج الاقتصادي وتدعيم قدرة ولاية سوسة على المنافسة لسهولة إدماجها في حلقة الاقتصاد العالمي
- ✓ التحكم في الأنشطة التجارية الموازية و تأهيل الخدمات العليا
- ✓ تدعيم البنية التحتية للنقل والاتصالات وانفتاح منطقة الدراسة على محيطها الوطني والجهوي
- ✓ تدعيم جاذبية فضاء الولاية بتحسين ظروف عيش المتساكنين والنهوض بالموارد البشرية
- ✓ النهوض بالمدن المتوسطة وتحقيق هيكلة عمرانية متوازنة
- ✓ مقاربة تشاركية في إطار تنمية مستدامة

- تحديد المنظومات الاقتصادية الداعمة للتنمية بالجهة:

- ✓ منظومة الصناعات التقليدية
- ✓ منظومة الفلاحة البيولوجية
- ✓ منظومة صناعة نسيج ملابس الجلد والأحذية
- ✓ منظومة صناعة السيارات
- ✓ منظومة الصناعات الكهربائية والالكترونية والميكاترونية
- ✓ منظومة التجارة الحرة
- ✓ منظومة الذكاء الاصطناعي
- ✓ منظومة الطاقة المتجددة
- ✓ منظومة الصحة وصناعة الأدوية
- ✓ منظومة السياحة والرياضة والترفيه

- ضبط المشاريع المهيكلة المحددة لإستراتيجية تنمية ولاية سوسة:

- ✓ إحداث قطب فلاحي لتثمين الدراسات الهندسية الخاصة بالقطاع الفلاحي والصيد البحري والمنتوجات البيولوجية: زيت الزيتون- تصبير الأسماك والمنتوجات البحرية – الأجبان ومختلف مشتقات الحليب – البطاطا – الأطباق المجمدة...
- ✓ احداث قطب للصناعات المرتبطة بميدان الطيران
- ✓ محطة لتحلية مياه البحر
- ✓ إنجاز الطريق السيارة النفيضة – القيروان – سيدي بوزيد

- ✓ احداث منطقة لوجستية بمنطقة الزهور

- ✓ تمديد خط المترو إلى شمال الولاية لربط مدينة سوسة بالمشاريع المبرمجة شمال الولاية وخاصة بمنطقة النفيضة
- ✓ النهوض بقطاع النقل بتهيئة مواقع خاصة (transport en commun en site propre)
- ✓ تهيئة محطات متعددة الوسائط على مستوى المجموعات العمرانية الكبرى
- ✓ تهيئة الرصيف الشمالي بالميناء التجاري بسوسة لاستقبال سفن الرحلات البحرية

أهم التوصيات

- لوحة قيادة تتضمن بعض مؤشرات لضمان نجاعة الإنجاز وانعكاستها.
- الإجراءات العملية لتنفيذ نتائج الدراسة:

- ✓ إحداث لجنة قيادة ومتابعة
- ✓ إعتماد مقاربة تعاقدية بين الأطراف المتدخلة
- ✓ تدعيم دور مختلف مصالح التخطيط بالإدارات

ملاحظات أخرى

- تمّ إعتماد المقاربة التشاركية في مختلف مراحل الدراسة.

ملخص الدراسة

المعطيات العامة

تاريخ الإصدار	▪ فيفري 2018
الهيكل المنفذ	▪ المندوبية العامة للتنمية الجهوية
الهيكل المستفيد	▪ المندوبية العامة للتنمية الجهوية ▪ وزارة الإقتصاد والتخطيط ▪ المصالح والهياكل والمنظمات المعنية بالتنمية الجهوية
وضعية الوثيقة (منجزة، بصدد الانجاز،...)	▪ منجزة
نوعية الوثيقة	دراسة استراتيجية: X دراسة قطاعية: بحث: وثيقة عمل/تقرير:
أهم المجالات التي تتطرق إليها الوثيقة	▪ استراتيجية التنمية الجهوية لولاية زغوان في آفاق سنة 2030 ▪ المجالات الواعدة والقطاعات الاستراتيجية ▪ نموذج مختصر للوحة قيادة لمتابعة وتقييم نتائج الدراسة

الملخص

أهم عناصر التشخيص

- تشخيص استراتيجي وتأليفي للخصائص الطبيعية والبشرية والإجتماعية والمؤسساتية وهيكلة المجال الترابي وشبكة المراكز الحضرية والريفية والبرامج والمشاريع والإجراءات التي حظيت بها الجهة والعلاقات البينية فيما بينها، وتحليل مجمل المعطيات والمعلومات.
- إبراز العلاقات القائمة مع أهم الأقطاب العمرانية المجاورة لولاية زغوان وخاصة العاصمة والوطن القبلي والساحل ومدى تكاملها واندماجها.
- تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والإمكانيات المتاحة والمخاطر بولاية زغوان.

أهم استنتاجات التشخيص

- تحديد الإمكانات التنموية:

✓ إمكانات هامة لإنشطة السياحة البديلة (المساحات الغابية، المواقع التراثية، المشاهد الطبيعية...)

✓ أهمية المبادلات التجارية للمنتوجات الفلاحية خاصة بمعتمدية الفحص

✓ مستوى إشعاع للمنطقة الصناعية الزريبة في تحسن على بقية مكونات المجال الترابي للولاية

✓ أهمية المنظومات الإقتصادية وتنوعها من شأنها أن تكون إحدى العوامل للإستغلال وتحسين إندماجية القطاعات

- ✓ منطقة عبور وترابط بين ولايات تونس الكبرى وبقية الولايات المجاورة (نابل، سوسة، القيروان، سليانة، باجة)

- تشهد ولاية زغوان إشكاليات تتعلق بـ:
- ✓ هيمنة الطابع الريفي على مختلف مناطق الولاية
- ✓ هيمنة الأنشطة الفلاحية على بقية الأنشطة الإقتصادية
- ✓ قطاع صناعي يواجه تحديات لمواصلة نسق تطوره
- ✓ محدودية التجهيزات الجماعية المتوفرة
- ✓ شبكة تصريف المياه المستعملة واستغلال وتوزيع الماء الصالح للشرب لم تواكب التدخّلات التي شهدتها شبكة الطرقات
- ✓ ضبابية وضعية الرصيد العقاري تمثل عائقا لتنمية الجهة
- ✓ محدودية استغلال المعالم التاريخية والتراثية
- ✓ مخزون بيئي هام مهدد بالتلوث والجفاف والإنجراف والتآكل
- ✓ تهيئة عمرانية وهيكلة ترابية غير متوازنة
- ✓ مؤهلات رأس المال البشري ضعيفة في ظل ارتفاع معدلات نسب الأمية والتسرب المدرسي وعدم كفاية اختصاصات التكوين
- ✓ انخفاض مستوى التجهيزات الجماعية وظروف العيش غير ملائمة
- ✓ ضعف جاذبية الولاية وإشكاليات تتعلق بحوكمة المؤسسات العمومية والتصرف في الموارد الطبيعية المتوفرة .

مخرجات الدراسة

- رسم رؤية استراتيجية لتنمية الولاية تتمثّل في ولاية نموذج ذات صورة وهوية مرجعها الاقتصاد الأخضر والتضامني والاجتماعي والديناميكية بالإضافة إلى إدراجها ضمن التوجهات التنموية للشمال الشرقي وتونس الكبرى وضمان التوازن بين مختلف مناطق الولاية، من خلال:
- ✓ أنشطة إقتصادية ذات حركية ورأس مال البشري ذو كفاءة عالية
- ✓ حسن التصرف في الموارد الطبيعية وحماية البيئة
- ✓ إحكام تنظيم المجال الترابي والتحكم في الرصيد العقاري
- ✓ تدعيم التجهيزات الجماعية والبنية التحتية الأساسية وتحسين ظروف العيش
- ✓ إرساء آليات الحوكمة

- ضبط المشاريع المهيكلة المحددة لإستراتيجية تنمية ولاية زغوان:
- ✓ تطوير منظومة زيت الزيتون
- ✓ تطوير منظومة قطاع الفلاحة البيولوجية والمنتجات الطبيعية
- ✓ تطوير منظومة قطاع اللحوم
- ✓ مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بالشمال الشرقي والجنوب الشرقي للولاية
- ✓ منطقة لوجستية ببئر مشارقة
- ✓ منطقة تجارية للمنتجات الطازجة
- ✓ مركب تجاري ثقافي (Hyper-surface)
- ✓ خط قطار هوائي "تلفريك زغوان"

- ✓ المسلك السياحي عبر معبد المياه
- ✓ المسلك السياحي الفحص – أم الأبواب
- ✓ المسلك السياحي الزريبة – سد واد الرمل – جبل سيدي زيد
- ✓ المسلك السياحي الفحص – جوقار
- ✓ المسلك السياحي الزريبة العليا تكرونة وجرادو
- ✓ المسلك السياحي القمم الصخرية الثلاثة
- ✓ المسلك السياحي حديقة زغوان
- ✓ الفضاء الترفيهي "زغوان لاند"
- ✓ تجديد وتطوير المحطّة الإستشفائية بجبل الوسط
- ✓ إحداث القرية الحرفية للصناعات التقليدية بمعتمديتي زغوان والزريبة

أهم التوصيات

- لوحة قيادة تتضمن بعض مؤشرات لضمان نجاعة الإنجاز وانعكاستها
- الإجراءات العملية لتنفيذ نتائج الدراسة:
  - ✓ إحداث لجنة متابعة وتقييم
  - ✓ تركيز أدوات اتصال وتواصل بين الأطراف المتدخلة

أهم الملاحظات

- تمّ إعتماد المقاربة التشاركية في مختلف مراحل الدراسة

ملخص الدراسة

المعطيات العامة

تاريخ الإصدار	▪ فيفري 2018
الهيكل المنفذ	▪ المندوبية العامة للتنمية الجهوية ▪ المندوبية العامة للتنمية الجهوية ▪ وزارة الإقتصاد والتخطيط
الهيكل المستفيد	▪ المصالح والهياكل والمنظمات المعنية بالتنمية الجهوية
وضعية الوثيقة (منجزة، بصدد الانجاز،...)	▪ منجزة
نوعية الوثيقة	

دراسة استراتيجية	X
دراسة قطاعية	
بحث	
وثيقة عمل/تقرير	

أهم المجالات التي تتطرق إليها الوثيقة	▪ إستراتيجية التنمية الجهوية لولاية بنزرت في آفاق سنة 2030 ▪ مخطط عمل ▪ نموذج مختصر للوحة قيادة لمتابعة وتقييم نتائج الدراسة

الملخص

أهم عناصر التشخيص

- تشخيص تقييمي لمختلف القطاعات والخدمات المتوفرة بولاية بنزرت (الخصائص الجغرافية، التحولات الديمغرافية، الوضع الإقتصادي، الوضع الإجتماعي، الوضع البيئي، التجهيزات الجماعية، التهيئة الترابية والبنية التحتية).
- تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والإمكانيات المتاحة والمخاطر بولاية بنزرت.
- تحديد خصوصيات ومميزات ولاية بنزرت.

أهم استنتاجات التشخيص

- تحديد الإمكانات التنموية:

✓ قطاع صناعي نشيط ويضم أنشطة صناعية تنافسية
✓ انتاج فلاحي هام ومتنوّع تتوفّر له موارد مائية هامة ومساحات شاسعة بتضاريس مختلفة
✓ ثروة سمكية متنوّعة مع وجود بنية تحتية هامة في مجال الموانيء
✓ البنية التحتية والمرافق العمومية الموجودة توفّر الخدمات المطلوبة
✓ ثروات من المناظر الطبيعية والثقافية والتراثية للإستغلال بصيغ متنوعة
✓ صناعات تقليدية في تحسن متواصل بفضل كفاءة المهنيين المحليين وجودة الإنتاج

- تحديد الإشكاليات التنموية لولاية بنزرت والتي تتعلق بـ: "بنزرت، الولاية ذات الإمكانات التنموية الكبيرة تواجه حواجز وصعوبات متعددة في مجال البنية التحتية واللوجستية والبيئة إضافة إلى المشاكل الناتجة عن تهرّم منظومة الإنتاج واستمرار التباين بين المناطق وما ينتج عن ذلك من مضاعفات اجتماعية"، حيث تشهد:

✓ محدودية الترابط الترابي بين مناطق الجهة ومع الولايات المجاورة
✓ انتكاس منظومات إنتاج الثروة
✓ تدهور المنظومة البيئية الطبيعية للجهة والأوساط الحضرية والريفية
✓ توزيع إعتباطي لمنظومات التأطير وتنمية الموارد البشرية
✓ تدنّي الخدمات الاجتماعية وجودة الحياة

مخرجات الدراسة

- رسم رؤية استراتيجية لتنمية الولاية تتمثل في بنزرت رافعة تنموية اقتصادية مستدامة ومندمجة ذات إشعاع وطني ودولي، من خلال:

✓ تعزيز النسيج الصناعي بولاية بنزرت وتأهيله إلى جانب تحسين جاذبيته وتنافسيته
✓ ترشيد استغلال الموارد الطبيعية والفلاحية والأحياء المائية (halieutique)
✓ تعزيز البنية التحتية واللوجستية للنقل داخل الولاية وخارجها
✓ وضع مخطط لحماية البيئة في الجهة وتنفيذه
✓ تعزيز وظائف المساندة لترشيد الحوكمة في الهياكل الجهوية
✓ النهوض بإمكانات الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الرقمي
✓ تقليص التفاوت بين المناطق وتحسين الظروف المعيشية

- ضبط المشاريع المهيكلة المحددة لإستراتيجية تنمية ولاية بنزرت:

1- تحديث الفضاءات الصناعية بالولاية
2- توسيع وتطوير المناطق الصناعية الراجعة بالنظر لفضاء الأنشطة الاقتصادية ببنزرت
3- إعادة تهيئة وإنعاش المؤسسات الصناعية العمومية
4- دعم تنافسية مختلف قطاعات الإنتاج الفلاحي
5- تثمين صناعات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
6- تثمين إمكانات السياحة الايكولوجية
7- تهيئة مناطق سياحية جديدة
8- دعم الصناعات التقليدية بالجهة
9- إحداث ميناء من الجيل الرابع
10- انجاز مشروع مطار بأوتيك
11- إحداث شبكة سكك حديدية متعددة الاستخدامات
12- المحافظة على الأوساط الطبيعية الهشة وحمايتها
13- إنتاج الطاقة النظيفة: بنزرت قطب امتياز في مجال إنتاج الطاقات المتجددة
14- تثمين الموارد ذات الصلة بالاقتصاد الأزرق في إطار مخطط تنموي مندمج
15- تنمية وترويج الأنشطة الاقتصادية المتطورة والحديثة بالجهة

16- إحداث مشاريع تنمية محلية مندمجة "القرى الذكية": التنمية الذاتية المسؤولة
17- إرساء نظام حوكمة جهوي ومحلي
18- إعادة تهيئة الفضاءات الاقتصادية ورفع جاذبية الجهة
19- تحقيق تنمية مندمجة للمناطق ذات الإشكاليات الخصوصية

أهم التوصيات

- لوحة قيادة تتضمن بعض مؤشرات لضمان نجاعة الإنجاز وانعكاستها
- الإجراءات العملية لتنفيذ نتائج الدراسة:
  - ✓ الإنخراط الجماعي لضمان بلوغ الأهداف المرسومة
  - ✓ تعبئة الموارد البشرية الضرورية لضمان التدخل في الآجال
  - ✓ مخطط اتصال وتواصل لضمان رفع درجة التوعية والتحسيس بين المستفيدين

ملاحظات أخرى

- إعتماد مقاربة تشاركية في مختلف مراحل الدراسة

ملخص الدراسة

المعطيات العامة

تاريخ الإصدار	▪ فيفري 2018
الهيكل المنفذ	▪ المندوبية العامة للتنمية الجهوية
الهيكل المستفيد	▪ المندوبية العامة للتنمية الجهوية ▪ وزارة الإقتصاد والتخطيط ▪ المصالح والهياكل الجهوية والمنظمات بولاية المهدية
وضعية الوثيقة (منجزة، بصدد الانجاز،...)	▪ منجزة
نوعية الوثيقة	دراسة استراتيجية: X دراسة قطاعية: بحث: وثيقة عمل/تقرير:
أهم المجالات التي تتطرق إليها الوثيقة	▪ استراتيجية التنمية الجهوية لولاية المهدية في آفاق سنة 2030 ▪ مخطط عمل ▪ نموذج مختصر للوحة قيادة لمتابعة وتقييم نتائج الدراسة

الملخص

أهم عناصر التشخيص

- تشخيص تقييمي لمختلف القطاعات والخدمات المتوفرة بولاية المهدية (الخصائص الجغرافية، التحولات الديمغرافية، الوضع الإقتصادي، الوضع الإجتماعي، الوضع البيئي، التجهيزات الجماعية، التهيئة الترابية والبنية التحتية).
- تحديد خصوصيات ومميزات ولاية المهدية.
- تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والإمكانيات المتاحة والمخاطر بولاية المهدية.

أهم استنتاجات التشخيص

- تحديد الإمكانات التنموية:

✓ موقع جغرافي استراتيجي باعتبارها ولاية ساحلية في وسط البلاد وبالقرب من المراكز الحضرية الرئيسية والموانئ والمطارات

✓ موارد طبيعية هامة وتراث أثري وثقافي للتثمين

✓ بنية تحتية مخصصة للتعليم والتكوين والبحث تدعم مجالات التجديد والإبتكار

- ✓ إمكانات فلاحية متنوعة وأنشطة زراعية متطورة
- ✓ إمكانات هامة لإنتاج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
- ✓ قطاع صناعي متنوع (المنسوجات، الإلكترونيك، صناعات الغذائية، الصناعات الكيميائية...)

- تحديد الإشكاليات التنموية لولاية المهدية والتي تتعلق بـ: "المهدية التي تنتمي إلى منطقة الساحل المعروفة بازدهارها وبحركية نشاطها الاقتصادي وبعراقتها التاريخية، لا تغدوا في الحقيقة سوى مجالا ترابيا غير متماسك ومنقسم بين منطقة ساحلية مزدهرة نسبيا ومنطقة داخلية ذات مستوى تنموي متدني"، حيث تشهد:
  - ✓ ضعف جاذبية الجهة نتيجة تقسيم ترابي غير منظم
  - ✓ تخطيط ترابي يواجه إشكاليات تتعلق بالوضعيات العقارية وتدهور المنظومة البيئية والإستغلال المفرط للموارد الطبيعية
  - ✓ تباطؤ نسق إنجاز الأنشطة الاقتصادية
  - ✓ غياب تمثيلات جهوية ومحلية للمؤسسات وللمصالح المركزية
  - ✓ تدني ظروف العيش ساهم في عدم استقرار المتساكنين

مخرجات الدراسة

- رسم رؤية استراتيجية لتنمية ولاية المهدية تتمثل في المهدية قاعدة للتنمية الدامجة والمستدامة في مجال الهندسة الفلاحية والتجارة وترويج المنتجات والخدمات في الوسط الشرقي للبلاد، من خلال:
  - ✓ تثمين الإمكانات الطبيعية والايكولوجية والتراثية من أجل تنمية منسجمة ومستدامة
  - ✓ ترشيد استهلاك المياه وتعبئة موارد مائية إضافية من خلال استخدام التقنيات الحديثة
  - ✓ تنويع الزراعات الفلاحية والرفع من المساحات المخصصة للفلاحة البيولوجية وتطوير التقنيات المعتمدة في المجال الزراعي والإنتاج الحيواني وذلك تماشيا مع توجهات القطب الفلاحي المبرمج.
  - ✓ تدعيم البنية التحتية الخاصة بالصيد البحري وتدعيم سلاسل القيمة المضافة في مجال الصيد البحري وتربية الأسماك
  - ✓ تأهيل وتنويع الأنشطة الصناعية ودمجها في سلاسل قيمة تنافسية
  - ✓ تكريس ولاية المهدية كمحور تقاطع للمبادلات الإقتصادية (hub économique) وخلق الثروات وتهيئة البنية التحتية ذات الصلة
  - ✓ تدعيم اندماج المجال الترابي وتسوية وضعية المدخرات العقارية وترشيد استغلال الفضاءات الاقتصادية
  - ✓ ترسيخ تجربة ولاية المهدية كجهة رائدة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وذلك في إطار حوكمة تشاركية وديناميكية

- ضبط المشاريع المهيكلة المحدّدة لإستراتيجية تنمية ولاية المهدية:

1- تهيئة المحطة السياحية بالغضابنة
2- إنجاز محطة لتحلية مياه البحر
3- بعث قطب فلاحي
4- تطوير وتنويع الزراعات البيولوجية
5- تطوير مسالك إنتاج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية والصناعات التحويلية لمنتجات البحر.
6- إعادة تأهيل الأنشطة الصناعية التي تواجه صعوبات.
7- تهيئة المنطقة الصناعية بالمسلان
8- إنجاز ميناء تجاري بالمهدية
9- تطوير النقل متعدد الوسائط المندمج
10- تأهيل سبخة ابن غياضة وتطويرها كقطب مندمج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
11- بعث قطب تكنولوجي للاقتصاد الرقمي.
12- تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
13- إرساء نظام حوكمة جهوي ومحلي

أهم التوصيات

- لوحة قيادة تتضمن بعض مؤشرات لضمان نجاعة الإنجاز وانعكاستها.
- الإجراءات العملية لتنفيذ نتائج الدراسة:
  - الإنخراط الجماعي لضمان بلوغ الأهداف المرسومة.
  - تعبئة الموارد البشرية الضرورية لضمان التدخل في الآجال.
  - مخطط اتصال وتواصل لضمان رفع درجة التوعية والتحسيس بين المستفيدين

ملاحظات أخرى

- إعتماد مقاربة تشاركية في مختلف مراحل الدراسة

ملخص الدراسة

المعطيات العامة

تاريخ الإصدار	▪ أكتوبر 2016
الهيكل المنفذ	▪ الجمعية التنمية المتضامنة بصفاقس ▪ الأطراف الألمانية (مكتب Friedrich Ebert Stiftung)
الهيكل المستفيد	▪ الجمعية التنمية المتضامنة بصفاقس ▪ المصالح والهياكل الجهوية والمنظمات المعنية بالتنمية
وضعية الوثيقة (منجزة، بصدد الانجاز،...)	▪ منجزة
نوعية الوثيقة	

دراسة استراتيجية	X
دراسة قطاعية	
بحث	
وثيقة عمل/تقرير	

أهم المجالات التي تتطرق إليها الوثيقة	▪ استراتيجية تنمية جهوية لولاية صفاقس في أفق سنة 2030 ▪ مخطط عمل

الملخص

أهم عناصر التشخيص

- تشخيص استراتيجي لمختلف القطاعات والخدمات المتوفرة بولاية صفاقس (الخصائص الجغرافية، التحولات الديمغرافية، الديناميكية الإقتصادية، الوضع البيئي، البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية، التهيئة الترابية، العلاقات مع الولايات المجاورة، منوال الحوكمة)
- تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والإمكانيات المتاحة والمخاطر

أهم استنتاجات التشخيص

- تحديد إمكانات التنموية:

✓ تحتل صفاقس المرتبة الثانية من حيث عدد السكان

✓ صفاقس قاطرة تنموية بفضل الإمكانيات الهامة والبنية الأساسية المتوفرة والمساهمة المعتبرة في الناتج المحلي الداخلي لأغلب القطاعات (غراسات الزيتون، إنتاج الأسماك، الدواجن، الأنشطة الصناعية،...) والحركية الإقتصادية التي تشهدها

✓ تمثل معتمديات صفاقس الكبرى قطب حضري هام

✓ مؤسسات تعليم عالي تتميّز بإشعاع وطني وعالمي في مجال البحث العلمي

- تشهد ولاية صفاقس إشكاليات تتعلق بـ:

- ✓ غياب علامة مميزة لعدد من المنتوجات الفلاحية
- ✓ محدودية التعريف بالمخزون التراثي والثقافي
- ✓ اختلال التوازن بين معتمديات صفاقس الكبرى والمعتمديات الداخلية
- ✓ تردي شبكة الطرقات والمسالك الريفية
- ✓ ازدحام مروري بمدن صفاقس الكبرى وضعف خدمات النقل ببقية المدن
- ✓ غياب الرصيد العقاري لتوسعة الميناء التجاري الذي يشهد ديناميكية بالإضافة إلى تطويقه بعمران المدينة
- ✓ محدودية خدمات النقل الجوي
- ✓ إشكاليات بيئية تتعلق بنشاط الميناء البيترولي بالصخيرة
- ✓ منظومة بيئية تشهد تلوث هوائي إشكاليات حول التصرف في النفايات عامة وفضلات الدواجن خاصة وتصريف المياه المستعملة
- ✓ استثمارات عمومية لا تتناسب مع حاجيات الجهة
- ✓ القدرة التنافسية للجهة في حاجة إلى تدخلات استثنائية لضمان ديمومتها
- ✓ ضغط متزايد على عروض الشغل المتوفرة بالجهة من الولايات المجاورة

مخرجات الدراسة

- ظبط 04 سيناريوهات إستراتيجة تتمثل في إستراتيجية تعتمد على الحوكمة والإستثمار العمومي والنقل GIT والتي تمّ إعتمادها وإستراتيجية تدعم جاذبية الجهة بالحد من التلوث وتطوير التجهيزات بمراكز الخدمات ESPCS وإستراتيجية ترتكز على الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص PPP وإستراتيجية مبنية على النهوض بالإنتاج البيولوجي Bio
- تحديد 8 مجالات استراتيجية للتنمية بالجهة تتعلق بالنقل والفلاحة والصيد البحري والبيئة والصناعة والحوكمة والإستثمار والخدمات والسياحة
- رسم رؤية استراتيجية لتنمية ولاية صفاقس تتمثل في:

"منطقة ذات إشعاع وطني ودولي تضمن التنمية المستدامة والعادلة"

من خلال تجسيم 04 محاور كبرى تتمثل في:

- ✓ جهة ذات تنمية مستدامة وعادلة
- ✓ جهة ذات إشعاع وطني ودولي
- ✓ مركز للأنشطة المتنوعة ذات القيمة المضافة العالية
- ✓ مركز البحث والتطوير

- ضبط المشاريع المحددة لإستراتيجية تنمية ولاية صفاقس :

1- تهيئة وتعبيد المسالك الريفية
2- تعصير شبكة الطرقات المرقمة (المحاور الهيكلية) بالمدن.
3- تهيئة شبكة النقل الجماعي النظيف(TCSP) بصفاقس الكبرى
4- تغيير مقر محطة القطار بالجهة.
5- إغلاق الشركة الصناعية للحامض الفسفوري والأسمدة SIAPE واستصلاح موقعه والساحل الجنوبي.
6- إحداث وتجديد محطات معالجة المياه المستعملة بالجهة
7- إعداد وتنفيذ استراتيجية شاملة للتصرف في النفايات بالجهة

8- تثمين النظم البيئية بالجهة
9- مراجعة الإجراءات القانونية والجبائية في إطار اللامركزية
10-تطوير طب الطوارئ (المصلحة المتنقلة للإسعاف والإنعاش الطبي).
11-بناء مركز التدريب المهني متعدد التخصصات
12-بناء محطة تحلية مياه البحر
13-تهيئة وتعصير شبكة الطرقات السريعة.
14-تهيئة وتعصير شبكة الطرقات المرقمة بالجهة.
15-مضاعفة خطوط شبكة السكك الحديدية بالجهة.
16-تطوير محطة الحاويات بميناء صفاقس وإعادة توزيع أنشطته.
17-توسعة وإعادة تهيئة ميناء الصخيرة.
18-تدعيم وصلة الربط بين صفاقس وقرقنة.
19-تأهيل وتجديد مطار صفاقس – طينة الدولي.
20-النهوض بالصناعات التقليدية وتشجيع والحرف الصغرى.
21-إحداث المركز الجهوي للهجرة.
22-بناء المركب الثقافي والترفيهي والمتحف الجهوي.
23-بناء المدينة الرياضية بصفاقس
24-إحداث المنطقة اللوجستية وتعزيز النقل المتعدد الوسائط.
25-إنجاز مشروع تبرورة وإعادة تأهيل الساحل الشمالي لصفاقس الكبرى
26-تطوير مساهمة الدولة في الاستثمار الجهوي في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
27-تأهيل موانئ الصيد البحري بالجهة.
28-إعادة تهيئة المناطق الصناعية (16) بالجهة.
29-تطوير السياحة البديلة.
30-إحداث المستشفى الجامعي الثالث بصفاقس.
31-تدعيم القطب التكنولوجي لتكنولوجيا الاتصالات والملتيميديا بصفاقس.
32-تعبئة الموارد المائية وإحكام التصرف فيها.
33-تطوير الشبكات العنقودية .
34-إعداد استراتيجية لتشجيع انتصاب الجامعات الأجنبية بصفاقس.
35-إنشاء قرية البحث العلمي ومكتبة جامعية متعددة التخصصات.
36-تعصير شبكة الهاتف القار

أهم التوصيات

- الإجراءات العملية لتنفيذ نتائج الدراسة:
  - ✓ إحداث لجنة متابعة وتقييم في مختلف مراحل التنفيذ
  - ✓ تعديل التوجهات الإستراتيجية بإدراج التغيرات المحدثة على مستوى الوطني
  - ✓ الأخذ بعين الإعتبار لمختلف المعطيات التي تطرأ في الأثناء ولها أثر هام على تحقيق الأهداف وتعديلها كلما استوجب ذلك

ملخص الدراسة

المعطيات العامة

تاريخ الإصدار	▪ جويلية 2015
الهيكل المنفذ	▪ المندوبية العامة للتنمية الجهوية
الهيكل المستفيد	▪ المندوبية العامة للتنمية الجهوية ▪ وزارة الإقتصاد والتخطيط ▪ المصالح والهياكل والمنظمات المعنية بالتنمية الجهوية
وضعية الوثيقة (منجزة، بصدد الانجاز،...)	▪ منجزة
نوعية الوثيقة	

دراسة استراتيجية	X
دراسة قطاعية	
بحث	
وثيقة عمل/تقرير	

أهم المجالات التي تتطرق إليها الوثيقة	▪ استراتيجية لتنمية المعتمديات الداخلية بإقليم الوسط الشرقي

الملخص

أهم عناصر التشخيص

- تشخيص معمق للوسط الطبيعي والموارد الطبيعية والبيئية والموارد البشرية والأنشطة الإقتصادية والتجهيزات الجماعية والبنية الأساسية والهيكلة العمرانية ومناخ الإستثمار بالمعتمديات الداخلية بإقليم الوسط الشرقي
- تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والإمكانيات المتاحة والمخاطر

أهم استنتاجات التشخيص

- تحديد الإمكانات التنموية:
- تشهد المعتمديات الداخلية لإقليم الوسط الشرقي إشكاليات تتعلق بـ:.

✓ محدودية الموارد المائية ونقص الموارد العلفية وهرم الغراسات بالإضافة إلى التصحر خاصة بمعتمدية الصخيرة...

✓ محدودية المناطق الصناعية المهيأة وافتقار هذه المناطق إلى مؤسسات صناعية وتحويلية

✓ النقص الحاد في مختلف الخدمات المرتبطة بالصناعة مع غياب إستراتيجية لتخفيف الضغط على العمرانية الكبرى وتوجيهها إلى المعتمديات الأخرى وخاصة على مستوى كل من مدينتي صفاقس وسوسة

- ✓ محدودية الإنتاج والقيمة المضافة في قطاع الصناعات التقليدية علاوة على مشكلة التزود بالمواد الأولية وغياب مراكز التكوين والتأطير المختصة
- ✓ تمركز أغلب مؤسسات الصناعات التقليدية بالمعتمديات الساحلية والوسيطة
- ✓ نمو ديمغرافي محدود نتيجة هجرة الفئة الناشطة وخاصة دون 20 سنة
- ✓ نسبة بطالة وأمية هامة تمسّ الجنسين على حد السواء وفي مختلف الفئات العمرية
- ✓ تشتت سكاني ونسبة تحضر ضعيفة
- ✓ المبالغ المجحفة وارتفاع كلفة تطوير البنية التحتية خاصة منه المسالك وشبكة الخدمات التي تساهم في تحسين ظروف العيش والحد من معاناة التنقل
- ✓ غياب مراكز عمرانية هامة تساهم في إحداث نسيج إقتصادي يرفع من جاذبية المنطقة
- ✓ إشكاليات بيئية تتعلق بتصريف المياه المستعملة وتفشي ظاهرة الأوساخ والتصرف في بقايا الزيتون (المرجين) بالإضافة إلى المقاطع المستغلة والمتروكة

مخرجات الدراسة

- رسم التوجهات العامة لمنطقة الدراسة تتمثّل في :

- ✓ دفع روح المبادرة والرفع من الطاقة التشغيلية (استقطاب الاستثمار)
- ✓ استغلال الميزات التفاضلية في المنتوجات الفلاحية (الزيتون البيولوجي واللوز البيولوجي واللحوم الحمراء والحليب)
- ✓ استغلال الإمكانيات السياحية حسب خصوصية كل مجموعة أو كل معتمدية (الايكولوجية، الفلاحية، الاستشفائية، الثقافية، العبور...)
- ✓ تحسين ظروف عيش المتساكنين وتنمية جاذبية منطقية الدراسة
- ✓ تدعيم دور القطاع العام والخاص لتنمية منطقة الدراسة

- لتجسيم التوجهات تمّ تحديد المحاور التنموية التالية:

- ✓ تنويع القاعدة الاقتصادية لمختلف معتمديات منطقة الدراسة والرفع من القدرة التنافسية ودفع الاستثمار الخاص
- ✓ تنمية جاذبية منطقة الدراسة وتحسين جودة الحياة
- ✓ تقليص الفوارق بين معتمديات منطقة الدراسة وبقية معتمديات الوسط الشرقي

- ضبط البرامج والمشاريع التنموية التالية:

- ✓ تنمية الأنشطة الفلاحية المحلية الواعدة والتي تستجيب للخصوصيات الطبيعية لمنطقة الدراسة:
  - المحافظة على الموارد المائية والتربة والاعتناء بالمناطق الرطبة وتثمين المساحات السقوية.
  - دعم تنمية الماشية الكبرى والصغرى وتثمين المناطق الرعوية.

- ✓ تهيئة البنية التحتية بمنطقة الدراسة وبالإقليم وتدعيم وتطوير مختلف القطاعات الصناعية:
  - وضع خطة إستراتيجية لتخفيف تمركز الصناعة على الواجهة الساحلية وتوجيهها إلى الأماكن الداخلية:
  - تدعيم عروض منطقة الدراسة بتهيئة مختلف المناطق الصناعية المبرمجة وتحديد

- تحسين البنية التحتية لمنطقة الدراسة وتدعيم المراكز العمرانية لجلب الإستثمار

✓ استغلال الإمكانيات السياحية الموجودة بمنطقة الدراسة لإرساء منتوج سياحي جديد:

- تنويع وتجديد المنتوجات السياحية وإنجاز إستثمارات حسب خصوصية كل معتمدية
- تهيئة مسالك سياحية للربط بين السياحة الشاطئية والسياحة الداخلية

✓ تدعيم قطاع الصناعات التقليدية في ظل توفر الإمكانات المادية والبشرية:

- إحداث علامة مميزة لمنتوج خشب الزيتون
- حسن استغلال المواد الإنشائية على غرار الطين والمواد الأولية بالمناطق الرطبة

✓ الرفع من القدرة التنافسية ومزيد تحسين الإنتاجية والمردودية بمنطقة الدراسة وذلك بدعم وتطوير المنظومات وسلاسل القيم المتوفرة:

- منظومة الزيتون العادي والبيولوجي (هيكلة الإنتاج، تحسين النوعية وتنويع المنتوج، تحسين ظروف التجميع والتوزيع، تطوير وحدات التحويل)
- منظومة الأشجار المثمرة خاصة منها اللوز والفستق (هيكلة الإنتاج، تحسين النوعية وتنويع المنتوج، تحسين ظروف التجميع والتوزيع)
- منظومة الألبان (رفع المنتوج وتحسين الجودة، التجميع والتحويل)
- منظومة تربية الماشية الصغرى والكبرى
- منظومة الصناعات التقليدية (تدعيم الإطار المؤسساتي، تطوير وتنمية معارف ومهارات الحرفيين، إسناد المنح والتشجيعات لتطوير الأنشطة، تحسين وسائل الإنتاج وتثمين الموارد الطبيعية، تنمية فرص التسويق والترويج)
- منظومة السياحة الثقافية والإيكولوجية والفلاحية (تثمين الإمكانيات الطبيعية والثقافية، ربطها بالسياحة الشاطئية، تنويع وتجديد المنتوجات السياحية، التسويق)
- إحداث منظومات إنتاجية محلية (SPL) تتمثّل في تجميع المؤسسات داخل فضاء جغرافي حول حرفة معينة أو عدة حرف صناعية أو خدماتية وإحداث تكتلات إقتصادية بهدف مزيد التعاون والتطور والتجديد لخلق ديناميكية

✓ تدعيم التجهيزات الجماعية وتحسين ظروف عيش المتساكنين:

- تدعيم مختلف التجهيزات العمومية والجماعية وخصوصا المتعلقة بالثقافة والرياضة والشباب والترفيه والصحة (إنجاز مستشفى جهوي بكل من كندار وعقارب، تدعيم الفضاءات والتجهيزات والموارد البشرية، تدعيم التجهيزات المخصصة للمعوقين بشربان، بناء دار الخدمات الإدارية بكل معتمدية)
- تحسين نسبة الربط بمختلف شبكات البنية التحتية (الماء الصالح للشراب، الكهرباء، التنوير العمومي، التطهير)
- تحسين المحيط الطبيعي بمختلف المعتمديات والحد من أخطار التلوث (تدعيم المساحات الخضراء المهيأة، تقوية شبكات التطهير بمعتمديات زرمدين وبني حسان وعقارب والسواسي، تهيئة المقاطع المتروكة كفضاءات خضراء وللتنزه والترفيه بزرمدين وبني حسان)

✓ تعزيز وتدعيم دور المرأة الريفية في الحياة الإقتصادية:

- وضع برامج متعددة تهدف إلى تنويع وتنمية موارد العائلة
- مزيد إدماج المرأة الريفية
- تدعيم آليات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني

✓ التشجيع على التعليم والتكوين للحد من ظاهرة الأمية والإنقطاع المبكر على التعليم لتوفير يد عاملة مختصة وذات كفاءة

- الحد من الإنقطاع المبكر عن التعليم ومن ارتفاع نسبة الأمية (تدعيم المدارس الإعدادية بالإطارات والتجهيزات، تدعيم شبكة النقل الريفي وتهيئة المسالك)
- تشجيع المنقطعين عن التعليم على الإنخراط في منظومة التكوين المهني في ميادين تستجيب لخصوصيات المعتمديات الداخلية (النهوض بمراكز التكوين بالسواسي ومنزل شاكر وكندار ومزيد تدعيمها بالتكنولوجيات الحديثة وتوجيهها إلى اختصاصات تستجيب إلى حاجيات المنظومات الاقتصادية المزمع تطويرها)

✓ تدعيم البنية التحتية ومختلف الشبكات وبعث مشاريع مهيكلة تعمل على تحسين مناخ الإستثمار بمنطقة الدراسة

- إنجاز مدركة الساحل المارة من بني حسان وزرمدين
- تدعيم شبكة الطرقات الوطنية رقم1 و2 و12و13 و14 والطرقات الجهوية رقم 87 و94 و96
- تدعيم شبكة المسالك الريفية والفلاحية
- تدعيم و تهيئة الطرقات بكلّ من مناطق النفاتية القواسم المحارزة الجنوبيّة وهبيرة لدعم العلاقات بين معتمديتي شربان وهبيرة وولايتي القيروان وصفاقس
- ربط مختلف المناطق الصناعية المبرمجة بالغاز الطبيعي
- تحسين شبكة الاتصالات خاصة على مستوى المناطق الصناعية (كندار وسيدي الهاني والسواسي وعقارب)
- بعث منطقة لوجستية جهوية بكل من كندار وعقارب

✓ تدعيم المراكز العمرانية الموجودة لمزيد إشعاعها وتاطيرها لمحيطها الريفي والإرتقاء التجمعات الريفية الهامة إلى مرتبة بلدية.

- تهيئة نواتات مناطق صناعية و مناطق حرفية على مستوى هبيرة و شربان
- تهيئة المنطقة الصناعية في الصناعات الغذائية بمنزل شاكر

أهم التوصيات

- فرضية التنمية الأولى (تمّ إعتمادها): الحد من التبعية وتحسين ظروف عيش المتساكنين
- فرضية االتنمية لثانية: خلق محور تنموي يربط بين منطقة الدراسة وإقليم الوسط الشرقي
- تدعيم آليات الحوكمة للتحفيز على الاستثمار الخاص وعلى منح صلاحيات أوسع للسلطات المحلية

✓ تسوية الإشكاليات العقارية

✓ بعث هيكل مستقل تحت إشراف وزارة الفلاحة يهتم بشراء الأراضي الفلاحية المجزأة (تكون له أحقية الشراء مع المحافظة على حقوق مختلف المتدخلين) ووضعها على ذمة المستثمرين في القطاع الفلاحي للحد من تشتت المدخرات الفلاحية

ملخص الدراسة

المعطيات العامة

تاريخ الإصدار	▪ نوفمبر 2015
الهيكل المنفذ	▪ الإتحاد الأوروبي
الهيكل المستفيد	▪ المندوبية العامة للتنمية الجهوية ▪ المصالح والهياكل الجهوية والمنظمات المعنية بالتنمية الجهوية
وضعية الوثيقة (منجزة، بصدد الانجاز،...)	▪ منجزة
نوعية الوثيقة	دراسة استراتيجية: X دراسة قطاعية: X بحث: وثيقة عمل/تقرير:
أهم المجالات التي تتطرق إليها الوثيقة	▪ تنمية منظومة سياحة الخيل بمعتمديتي سيدي ثابت من ولاية أريانة والبطان من ولاية منوبة ▪ ضبط برامج مشتركة لسياحة الخيل في المتوسط

الملخص

أهم عناصر التشخيص

- جمع مختلف المعلومات حول الموقع الجغرافي والخصائص الطبيعية والخصائص الاجتماعية والاقتصادية بمنطقة الدراسة
- تشخيص واقع تربية وتدريب الخيل بالمعتمديتين
- ضبط الإمكانيات التراثية والثقافية والطبيعية والبنية التحتية المتوفرة
- جرد وتقييم المهن والأنشطة الموجودة بمراكز الفروسية العمومية والخاصة
- سياحة الفروسية وعلاقتها ببقية الإمكانيات الإقتصادية المتوفرة بالمعتمديتين

أهم استنتاجات التشخيص

- تحديد الإمكانات التنموية:

✓ إمكانات تاريخية وطبيعية مشجعة لمنظومة سياحة الخيل:

✓ توفر إطار مناسب لممارسة أنشطة الخيل (أهمية المراكز وسهولة النفاذ إليها، نوادي مختصة مهيئة ومجهزة)

- ✓ تنظيم تظاهرات وعروض متنوعة
- ✓ توفر مواصفات وميزات الجواد العربي الأصيل ضمن أسطول الخيل الموجود
- ✓ تقاليد عريقة لمهني الصناعات التقليدية
- ✓ مواقع تراثية يمكن إدماجها ضمن المنظومة

- رغم توفر الإمكانات يواجه القطاع صعوبات تتعلق بـ:

- ✓ ضعف المهنية والتخصص
- ✓ محدودية مصادر تمويل الأنشطة والمشاريع الإستثمارية
- ✓ غياب الحوافز والتشجيعات للمشاركة في التظاهرات والمسابقات الدولية
- ✓ الإجراءات الإدارية بطيئة وغير مبسّطة
- ✓ التجهيزات والمواد المستخدمة مرتبطة أغلبها بعمليات التوريد

مخرجات الدراسة

- تنمية أنشطة الفروسية من خلال:

- ✓ التنظيم، إعادة هيكلة، الإحتراف والمهنية
- ✓ تطوير التجهيزات وتدعيم البنية الأساسية وتحفيز التكوين
- ✓ تنويع العروض والإرتقاء بمضامين أنشطتها ومبادئ جودتها
- ✓ تثمين فرص الإستثمار المتاحة
- ✓ الترويج، الإتصال، التسويق

- ضبط الإجراءات المحددة لتنمية سياحة الخيل بمعتمديتي سيدي ثابت من ولاية أريانة والبطان من ولاية منوبة :

1- تنظيم وإعادة هيكلة أنشطة الفروسية
2- النهوض بدور المؤسسات الناشطة في المجال وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
3- النهوض بمسالك التدريب والتكوين وتطوير المهن المرتبطة بالمجال
4- تهذيب وتهيئة البنية التحتية (المسارات والمسالك، إشارات السلامة والتوجيه، الإقامة...) وإعتماد طريقة لترتيبها
5- توفير وسائل النقل والمعدات والتجهيزات وحسن التصرف فيها
6- تنويع العروض ومزيد إدراج أنشطة سياحة الفروسية ضمن الأنشطة الرياضية والترفيهية والثقافية
7- تطوير أساليب التنشيط
8- النهوض بجودة الأنشطة (علامة مميزة)

9- توفير مصادر التمويل والتحفيز على الإستثمار في المجال

10-تدعيم أدوات التواصل والإتصال وتبادل المعلومات

11-تحسين مناهج التسويق

أهم التوصيات

- إحداث تمثيلية أو لجان مركزية وجهوية ومحلية تهتم بالمنظومة وتضم مصالح من وزارات السياحة والفلاحة والرياضة والثقافة والبيئة
- إعداد خطة إتصال وتواصل للنهوض بقطاع سياحة الفروسية « tourisme équestre »
- تشبيك أنشطة سياحة الفروسية مع بقية القطاعات.

ملاحظات أخرى

- تمّ اعتماد استمارة لجمع البيانات

ملخص الدراسة

المعطيات العامة

تاريخ الإصدار
- فيفري 2017

الهيكل المنفذ
- المندوبية العامة للتنمية الجهوية

الهيكل المستفيد
- المندوبية العامة للتنمية الجهوية

وضعية الوثيقة (منجزة، بصدد الانجاز،...)
- منجزة

نوعية الوثيقة

دراسة تقييمية	X
دراسة استراتيجية	
دراسة قطاعية	
بحث	
وثيقة عمل/تقرير	

أهم المجالات التي تتطرقت إليها الوثيقة
- أهداف البرنامج ومقاربة منهجيته فيما يتعلق بتشخيص مناطق التدخل وتحديد محتوى المشاريع والتنظيم المؤسساتي والتركيبة المالية لتنفيذه
- الإنجازات المادية والمالية للقسط الأول (54 برنامج) من البرنامج حسب المكونات والعناصر
- أداء البرنامج من خلال تحليل الملاءمة والفعالية والكفاءة والأثر الأولي الناتج
- مدى توفق مسار البرنامج نحو بلوغ النتائج المادية وتحقيق الأهداف المتوقعة
- التعديلات والتوصيات لتحسين الموارد والمناهج المخصصة للتنفيذ.

الملخص

أهم عناصر التشخيص
- التعريف بالبرنامج (السياق والأهداف والمنهجية)
- تشخيص إنجازات القسط الأول من البرنامج حسب المكونات والعناصر
- تحليل نتائج الإنجازات المادية والمالية
- تشخيص الإشكاليات المعترضة لتنفيذ البرنامج
- تحليل التركيبة المؤسساتية للبرنامج (الهياكل التنظيمية المركزية والجهوية والمحلية، وآليات التسيير)
- تحليل التركيبة المالية وآليات التمويل المعتمدة حسب العناصر

أهم استنتاجات التشخيص

- عوامل النجاح والفشل وإستخلاص الفروقات وتحليلها
- الإشكاليات المعترضة تمحورت حول وضعيات عقارية وطلبات العروض والإنجاز الفني للأشغال والإرتفاع المتواصل للأسعار...
- إستنتاج مؤشر أداء البرنامج وتحليله حسب معايير الملاءمة والنجاعة والجدوى والاندماجية والكفاءة والأثر المرحلي والتنظيم المؤسساتي والديمومة وذلك بإعتماد جملة من أدوات التحليل المتقاطع والمتكامل متعدد المقاييس ودراسات الحالات وتحليل العناصر الأساسية، مع إدراج معيار النوع الإجتماعي وعددا من مؤشرات تقييم الأثر

مخرجات الدراسة

- تقييم إنجازات العناصر الجماعية حسب أهم مراحل التنفيذ:

✓ الدراسات الفنية المعدّة جيدة في مجملها وتنفيذ الأشغال مطابقا للمواصفات في أغلب العناصر

✓ إنخفاض نسبي لنسق تنفيذ العناصر الجماعية المنتجة التي لم يتجاوز مؤشر تقدم إنجازها 45 % مقارنة بتنفيذ عناصر البنية الأساسية (74 %) والتجهيزات الجماعية (61 %)

✓ ارتفاع كلفة إنجاز العناصر (زيادة بمعدل 10 %) يعزى لعدة أسباب منها:

- تغيير موقع العنصر لتخطى المشاكل العقارية وما ينجر عنه من تأخير في إنطلاق الإنجاز
- تغيير البرنامج الوظيفي للعناصر قصد الاستجابة للحاجيات وتحقيق مردودية أعلى أو تعديل حجمه في إطار الإعتمادات المخصصة
- الارتفاع المشط في تكاليف الأشغال وأسعار المواد والخدمات
- عزوف المقاولات نظرا لتزايد كلفة المخاطرة نتيجة الصعوبات المعترضة أثناء تنفيذ الأشغال
- تعديلات فنية مرتبطة أساسا بالخصائص الطبوغرافية والطبيعية لموقع الإنجاز

- تقييم إنجازات المشاريع الفردية:

✓ بلغ معدل الباعثين الذكور للمشاريع الفردية المنجزة 66 % مسجلا تفاوتا على المستوى الجهوي مع هيمنة المشاريع الحرفية في الصناعات التقليدية لدى المرأة

✓ 20 % فقط من المشاريع الفردية المنجزة قامت بإعداد دراسة السوق ودراسة قابلية الانجاز

✓ تكمن أهم عوامل نجاح 63% من المشاريع الفردية المحدثة فيالاختيار المناسب للمشروع وللمستفيدين مع توفر الدعم المالي وظروف الإنتاج والتسويق

✓ العوامل المساهمة في فشل المشاريع الفردية تعلقت بالنسبة للقطاع الفلاحي بضعف المردودية وعوامل الجفاف وضعف الموارد المائية وانتشار الأمراض والمشاكل العقارية وصعوبات الترويج والنفاذ إلى الضيعة، فيما تمثل محدودية المال المتداول وصعوبات الترويج والنفاذ إلى الأسواق وشدة المنافسة وندرة اليد العاملة المختصة أهم عوامل فشل المشاريع غير الفلاحية.

✓ أهمية الإنتفاع بمصادر وآليات تمويل الإنتصاب للحساب الخاص حيث تحصل 84 % من الباعثين على قرض أو منحة استثمار، منهم 78,3 % من المشاريع الفردية بتمويل من البنك التونسي للتضامن وذلك بقيمة بلغت46,8 % من مجموع القروض والمنح المسندة مقابل محدودية تدخلات بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (17,1 %) والبنك الوطني الفلاحي (15,2%) مع تسجيل فوارق بين الجهات.

- تقييم نتائج إنجازات عنصر التكوين:

✓ ضعف نسق تنفيذ عنصر التكوين مقارنة بما تمت برمجته نتيجة عزوف الشباب من جهة وعدم ملاءمة الاختصاصات المقترحة مع مؤهّلات المستهدفين من جهة أخرى.

✓ تم تسجيل استحسان المنتفعين بالتكوين لمساعدته على بعث مشاريعهم.

- نتائج تحليل أداء البرنامج

✓ ملاءمة عناصر البرنامج:

- ملاءمة منهجية اختيار المعتمديات المنتفعة، التي اعتمدت على دراسات معمقة لتحديد حاجياتها، مع المتطلبات التنموية للمناطق المنتفعة
- المقاربة التشاركية المعتمدة في مختلف مراحل البرنامج ساهمت في تطوير أدائه ونجاح تنفيذ عناصره
- منظومة المتابعة المبنية على إعداد تقارير المتابعة من طرف المنسق أو رئيس المشروع مكّن من متابعة نسق تنفيذ العناصر الجماعية.
- تعتبر الميزانية المخصصة لمشاريع التنمية المندمجة غير كافية لتنمية المناطق المستهدفة.

✓ اندماجية نسبية ومتفاوتة بين عناصر البرنامج

- الاندماجية مرتبطة أساسا بخصوصية كل معتمدية على غرار حجم سوق الشغل و الظروف المعيشية والعوامل الاجتماعية الأخرى.
- يرتبط مستوى الاندماجية بين عناصر البرنامج بالأساس بمدى تفاعل العناصر فيما بينها وبمستوى امتداد منطقة التدخّل شرط توفّر اندماجية فنية.
- مشاريع البرنامج منصهرة ومتكاملة مع المشاريع القطاعية

✓ البرنامج حقق كفاءة متوسطة

- تعهد العقود والصفقات واحترام رزنامة انطلاق المشاريع وتأثير العوامل الجانبية هي عوامل أساسية تحدّد مستوى الكفاءة
- تحصّل البرنامج على نتائج جيدة في التصرف المالي وانجاز العناصر الجماعية مقابل نقص في كفاءة انجاز عنصر التكوين ومتابعة تمويل المشاريعالفردية
- طُرق تنفيذ السحوبات المعتمدة من طرف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي كانت ملائمة وقد مكنت من تعبئة الموارد بصفة مسبّقة لمجابهة المصاريف المتعلقة بإنجاز البرنامج و يسرت تحويلها للمجالس الجهوية.
- ضعف كفاءة مؤسسات التمويل في الإحاطة بالباعثين رغم ما يتوفر لهياكل المساندة والتمويل من قدرات وهو ما إنجر عنها نسبة تخليبلغت11,8 %

- ضعف جدوى العناصر الجماعية ارتبط بعدم دخولها حيز الإستغلال نتيجة تأخر القطاعات المعنية في توفير التجهيزات وتأخر بعض الجماعات المحلية في أخذ القرار الخاص بطريقة التصرف في المنشآت

✓ نجاعة البرنامج كانت إجمالا متوسطة

- رغم النجاعة جيدة في مجال إحداثاتمواطن الشغل وذلك في كافة المناطق إلا أن حوالي نصف هذهالإحداثاتوقتية وهو ما يطرح مشكل ديمومتها
- تعتبر المشاريع في القطاع الفلاحي الأكثر عرضة لعدم قدرة الباعثين على الايفاء بسداد القروض
- نجاعة العناصر الجماعية أثرت سلبا على نجاعة البرنامج نظرا لتأخر أو عدم دخولها الفعلي حيز الاستغلال
- أثر التأخير في انجاز العناصر الجماعية نتيجة الصعوبات في تنفيذ الأشغال والاشكاليات العقارية وسوء تقدير التكلفة وضعف مستوى الدراسات وبطء الإجراءات الإدارية...، على نجاعة البرنامج ككل

✓ أحدث البرنامج أثرا مباشرا و مرضيا

- أثر إيجابي لعناصر البرنامج على تحسين الدخل وظروف عيش المتساكنين (فك العزلة وتحسين مؤشرات الربط بشبكات الماء الصالح للشراب والتيار الكهربائي والتطهير)
- يعتبر أثر العناصر الفردية لدى الباعثات متوسطا حيث نجد أكثر من 32 % من المشاريع الفردية المنتجة أنجزتها باعثات مع وجود فوارق هامّة بين الجهات
- أثر العناصر الفردية لدى المرأة جيدا، حيث نجد أن نصف احداثات الشغل كانت لفائدة النساء

- ديمومة الإنجازات

✓ ديمومة العناصر الفردية ترتبط مباشرة بحسن الأداء وبالإجراءات المتخذة لتجاوز صعوبات التمويل والترويج

✓ طريقة التكوين حسب الطلب والاختصاص ساعدت على ديمومة عنصر التكوين

✓ مشاركة هامة لديوان الصناعات التقليدية في تنفيذ عنصر التكوين وفي المساعدة على ترويج المنتوجات

✓ جودة التنفيذ وعمليات الصيانة الدورية والقيادة والمساندة تمثل ضامنا لديمومة البناءات والمنشآت المنجزة وسرعة إستغلالها في الآجال

✓ عدم تزامن استلام المنشآت المنجزة مع تخصيص الموارد المالية والبشرية لحسن إستغلالها وضمان ديمومتها

- التنظيم المؤسساتي

✓ تكليف المندوبية العامة بتسيير البرنامج ملائما لتموقعها المؤسساتي الذي مكنها من مرونة في التصرف ممّا ساعدها على تحقيق النجاعة المطلوبة في تسيير البرنامج ومثلت الصلاحيات الواسعة التي منحت لها في مجال التنمية الجهوية عنصرا مفيدا للاستمرارية

- ✓ ضعف التنسيق والتعاون بين المندوبية ودواوين التنمية في مجال متابعة وقيادة عناصر البرنامج
- ✓ غياب منظومة معلوماتية مندمجة لجمع المعطيات وإعداد تقارير المتابعة، رغم وجود إدارة للمتابعة والتقييم بالمندوبية العامّة، ساهم في نقصا التواصل والإعلام حول البرنامج عبر القنوات الرسمية
- ✓ تباين الآراء بخصوص المقاييس المعتمدة للحصول على القروض
- ✓ الدور الايجابي الذي لعبته لجنة القيادة في تنفيذ البرنامج حيث ساهمت في إيجاد الحلول المناسبة للصعوبات المعترضة في تنفيذ عناصر البرنامج سواء كانت عقارية أو فنية أو تلك المتعلقة بإجراءات إسناد الصفقات وتمويل بعض العناصر الجماعية

أهم التوصيات (المقترحات، ...)

- رفع مستوى التأطير والإحاطة لباعثي المشاريع الفردية بدعم قدرات الهياكل المختصة وأدوات الشراكة مع الأطراف المتدخلة
- تحيين جهاز تمويل العناصر الفردية لتجاوز التدخلات غير المأمولة لهياكل التمويل
- تحسين تنفيذ عناصر التكوين من خلال تشريك ممثلي المنظمات الاجتماعية والمهنية بالجهات في عمليات اختيار الاختصاصات والمنتفعين
- تحيين الإطار القانوني من خلال الشروع في تحيين المنشور عدد 20 الصادر بتاريخ 12جويلية 2007 والإرتقاء به إلى مستوى أمر حكومي
- إعداد خطة لتدعيم القدرات ووضع منظومة لتقييم ومتابعة أداء البرنامج
- تكييف برنامج التدخل المستقبلي بحسب التوجهات الجديدة:
  - ✓ إعداد البرنامج وفق الاقاليم والجهات
  - ✓ مراجعة محتوى وهيكل عقود برامج المشاريع
  - ✓ إعادة تنظيم إطار الحوار والقيادة
  - ✓ مواصلة تركيز إطار الشراكة
- تمييز جهاز التمويل في طريقة تمويل العناصر الفردية ضمن البرنامج المستقبلي:
  - دعم التأطير والإحاطة بالباعثين
  - تحديد جهاز التمويل حسب صبغة العناصر الفردية (أنشطة مدرّة للدخل، مهن صغرى، مؤسسات صغرى ومتوسطة)
- تعزيز ملاءمة البرنامج المستقبلي عند البرمجة من خلال الرفع من الاعتمادات المخصصة لكل منطقة تدخل ورصد اعتمادات حسب احتياجات التنمية بالمناطق المستهدفة
- تحسين التصرف في الميزانية والإدارة المالية باعتماد نفس الإجراءات المعمول بها لصرف التمويلات الأجنبية في إطار البرنامج المستقبلي
- دعم دور رؤساء المشاريع في متابعة العناصر الفردية و الجماعية ودور إدارة المتابعة والتقييم في إطار البرنامج المستقبلي

ملاحظات أخرى

- أفضل الممارسات.
- استنباط مقترحات المشاريع من طرف الجهات وهو ما ساهم في إثراء خبرة الإدارات الجهوية المعنية، كما تمّ تقديم الاقتراحات الأولية المحلية في شكل بطاقات مشاريع بترتيب تفاضلي.
- اعتماد المعتمديات ذات الأولوية ومؤشّر ارتفاع نسبة البطالة وضعف الأنشطة الاقتصادية كمقياس لإختيار منطقة التدخل (المعتمدية) وقد تمّ اعتماد الاندماجية كمبدء لاختيار عناصر البرنامج
- اعتمدت قيادة المشاريع عقود برامج التي يتمّ إمضاؤها من قبل وزارة الإشراف ورؤساء المجالس الجهوية بعد إستفاء النظر في المقترحات الجهوية من قبل لجنة القيادة
- أنجزت العناصر الجماعية بمساهمة المصالح الفنية الجهوية المعنية باعتبارها صاحبة مشروع مفوضة.
- تمويل البرنامج بصفة مشتركة بين ممول أجنبي وميزانية الدولة الى جانب مساهمة المؤسسات البنكية والتمويل الذاتي للباعثين المنتفعين بالعناصر الفردية. وقد دعّم التصرف اللامركزي للاعتمادات المفتوحة لفائدة البرنامج تركيبته المالية ومكنت الإجراءات المبسطة للسحب والصرف من توفير الاعتمادات اللازمة بصفة مسبقة لتسديد المصاريف المتعلقة بإنجاز البرنامج

ملخص الدراسة

المعطيات العامة

تاريخ الإصدار	▪ فيفري 2024
الهيكل المنفذ	▪ المعهد الوطني للإحصاء ▪ اليونيسف وبمساهمة مالية من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الألماني للتنمية.
الهيكل المستفيد	▪ المعهد الوطني للإحصاء تحت إشراف وزارة الإقتصاد والتخطيط
وضعية الوثيقة (منجزة، بصدد الانجاز،...)	▪ منجزة
نوعية الوثيقة	

دراسة استراتيجية	
دراسة قطاعية	
بحث/مسح	X
وثيقة عمل/تقرير	

أهم المجالات التي تتطرق إليها الوثيقة	▪ مسح عنقودي متعدد المؤشرات يوفّر بيانات محينة حول وضع الأطفال والنساء على المستوى الوطني لسنة 2023 مقارنة بسنة 2018 .

الملخص

أهم عناصر التشخيص	▪ وضع الأطفال والنساء على المستوى الوطني مفصلة حسب الجنس والجهات الكبرى والوسطين الحضري والريفي ووفقًا للخصائص الإجتماعية والإقتصادية للسكّان (رعاية الأمومة والصحة الإنجابية، صحة الأم والمولود، تغذية الرضع والأطفال الصغار، تنمية الطفولة المبكّرة، التعليم، المهارات الأساسية لدى الأطفال البالغين من العمر من 7 إلى 14 سنة، تأديب الأطفال في الوسط العائلي، استهلاك التبغ والكحول، عمل الأطفال، مياه الشرب، حفظ الصحّة والصرف الصحّي، التحويلات الإجتماعية).
أهم استنتاجات التشخيص	▪ **تلبية الإحتياجات في مجال تنظيم الأسرة (الأساليب الحديثة):** 69 % من النساء التونسيات تستخدمن وسائل منع الحمل الحديثة وسجلت فوارق حسب الجهات حيث كان أعلى معدل في الشمال الغربي (74.5 %) تليها تونس الكبرى (74.4 %) أما أدنى نسبة فقد لوحظت في الجنوب الشرقي (58,2 %) كما تستخدم وسائل منع الحمل بشكل أكبر للحد من الولادات أكثر منه لغرض المباعدة .

- **عيادات ما قبل الولادة:** انخفاض معدل التغطية بخدمات الرعاية الصحية أثناء الحمل سواء لعيادة واحدة على الأقل أو لـ4 عيادات وأكثر وسُجلت في كل الحالات أعلى نسبة في الوسط الشرقي والأدنى في الوسط الغربي كما تبيّن أنّ حوالي إمرأة من كلّ 10 نساء حوامل لم تقم بأي مراقبة صحية لحملها .

- **المساعدة المؤهلة أثناء الولادة بالنسبة للنساء التي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عاما والتي تمت ولادتهن تحت إشراف مقدمي الرعاية الصحية المؤهلين:** تلد أكثر من 4 نساء من بين 10 نساء حوامل بواسطة العملية القيصرية، ويتجاوز هذا المعدل نسبة العمليات القيصرية التي أقرتها منظمة الصحة العالمية والمتراوحة من 10 إلى 15 % من حالات الحمل، مع الإشارة إلى أنّ هذه النسبة تضاعفت خلال الـ 17 سنة الماضية إذ كانت تبلغ 20,5 % فقط سنة 2006.

- **رعاية الأم خلال فترة ما بعد الولادة:** حصلت حوالي 9 نساء من كل 10 نساء من بين اللواتي ولدن في السنتين السابقتين للمسح (2023) على فحص واحد على الأقل في غضون يومين بعد الولادة وهي أعلى في المناطق الحضرية وللأمهات من الأسر الأكثر ثراء والنساء اللاتي لديهن مستوى جامعيا.

- **العناية بالمولود الجديد:** سُجلت أعلى نسبة فحوصات الأطفال حديثي الولادة بعد يومين في تونس الكبرى (99 %) وأدناها بالشمال الغربي (89,6 %) وحوالي 6 على 10 رضّع لم يتم فحصهم خلال الأيام الست الأولى بعد الولادة مع فارق واضح حسب مستوى الرفاه الاقتصادي للأسر فبالنسبة للأسر الأكثر فقرا (50,7 %) بينما بلغت هذه النسبة 20,6 % لحديثي الولادة من الأسر الأكثر ثراء

- **الرضاعة الطبيعية:** أكثر من 6 من كل 10 مواليد لا يتم إرضاعهم من الثدي خلال الساعة الأولى بعد الولادة، وأكثر من 8 من كل 10 رضّع لا يتم إرضاعهم رضاعة طبيعية حصرية وتعتبر هذه النسبة من بين أدنى النسب في العالم، ولا تزال دون المعدل العالمي (48 %) والهدف المحدد من قبل المنظمة العالمية للصحة لعام 2025 والبالغ 50%.

- **الإلتحاق بالبرامج التّربوية للطفولة المبكّرة:** أكثر من نصف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و4 سنوات لا يتمتعون بهذه البرامج وسجلت جهات الوسط الغربي أدنى نسبة للأطفال الذين يستفيدون من هذه الخدمات37,7% تليها منطقة الشمال الشرقي بنسبة 43,3 %.

كما عرفت نسبة التحاق الأطفال الذين تبلغ أعمارهم سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالمدرسة الابتدائية (السنة التحضيرية) انخفاضا طفيفا من 90 % إلى 89,3 % وتمّ تسجيل أعلى معدل بجهات الجنوب الغربي (97.6 %) وأدناها في الوسط

الغربي (74.2 %) أمّا فيما يتعلق بالتحفيز التربوي المبكر والرعاية التفاعلية مع الأطفال البالغين من العمر بين 2 و4 سنوات فتبقى مشاركة الآباء ضعيفة حيث أن 29.9 % من الأطفال فقط شاركوا في أنشطة مع آبائهم بينما بلغت هذه النسبة مع الأمهات أكثر من الضِعف 69,1% وعلى مستوى النفاذ إلى مواد اللعب والتعلم حيث يعيش 20 % من الأطفال في منازل تحتوي على 3 كتب أو أكثر وسُجّلت أعلى نسبة في مناطق تونس الكبرى والجنوب الغربي 26.1 % بينما سجّلت أدناها في جهات الوسط الغربي 13,7 % كما تحسنّت نسبة الأطفال الذين يمتلكون لعبتين أو أكثر سنة 2023 ،حيث بلغت 70,2 %. وإن الأطفال من أمهات ذوات مستوى تعليمي جامعي يعتبرون أكثر حظا مقارنة بأطفال الأمهات غير المتعلمات. وتجدر الإشارة أنّ مؤشر نمو الأطفال البالغين من العمر أقل من 5 سنوات انخفض من 82,3 % إلى 76,9 %، وقد تم تسجيل أعلى معدل للأطفال الذين ينمون بصفة سليمة في مناطق الشمال الغربي بينما تم تسجيل أدنى نسبة في تونس الكبرى.

- **الإلتحاق بالتعليم:** انخفضت نسبة الالتحاق الصافية بالمدارس الابتدائية خلال العشر سنوات الماضية لتصل إلى 92,2 % سنة 2023 وقد لوحظ أن الفقر لم يكن عائقا لالتحاق الأطفال بالمدارس كما تم تسجيل أعلى نسبة تمدرس في منطقة الشمال الغربي وأقل نسبة في تونس الكبرى والوسط الغربي. وشهد أكثر من ثلاثة أرباع التلاميذ الذين هم في سن الالتحاق بالمرحلة الأولى من التعليم الثانوي يتواجدون في المدارس الإعدادية وتباينت هذه النسبة بصفة ملحوظة بين الوسطين الريفي والحضري وحسب المستوى التعليمي للأمّهات. ولم تشهد نسبة التمدرس بالمرحلة الثانية من التعليم الثانوي تغيّرا بينما توجد فوارق كبيرة بين المناطق الحضرية والتلاميذ الذين ينتمون إلى الأسر أكثر ثراء مقارنة المناطق الريفية والأسر الأكثر فقرا.
وشهد معدل الإنهاء الدراسي في مختلف المراحل الدراسية انخفاضا بينما عرفت هذه النسبة ارتفاعا لدى الفتيات مقارنة بما هو عليه لدى الفتيان وبالمناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية كما سجّلت تفاوت حسب الوضع الاقتصادي وحسب المستوى التعليمي للأمهات.

- **المهارات الأساسية لدى الأطفال البالغين من العمر من 7 الى 14 سنة:** سُجّلت في القراءة أعلى نسبة للإناث وبالمناطق الحضرية ولأطفال الأمهات اللاتي لديهن مستوى تعليمي جامعي وبالأسر الأكثر ثراء و3 على 10 أطفال فقط يتقنون المهارات الأساسية في الحساب وسجّلت أعلى نسبة امتلاك هذه المهارات لدى الأطفال المنتسبين للعائلات الأكثر ثراء ولدى الأطفال الذين أمهاتهم لديهن مؤهلا جامعيا والمتواجدين بالمناطق الحضرية.

- **التعرض لنوع من أنواع التأديب العنيف:** حوالي 8 من كل 10 أطفال هم ضحايا العنف بجميع أشكاله في الوسط العائلي على يد الذين يفترض أن يوفروا لهم الحماية والرعاية وتمثل الفئة العمرية للأطفال من 5 إلى 9 سنوات الأكثر تعرضا لأنواع التأديب العنيف وتجدر الإشارة إلى أنّ 6 من كل 10 أطفال مازالوا يتعرضون إلى نوع من أنواع العقاب الجسدي و13 % من الأطفال يتعرضون لعقوبة الجسدية الشديدة ويعتبر العنف

اللفظي/النفسي هو العنف الأكثر شيوعا ضد الأطفال كما تتواجد هذه الظاهرة لدى جميع الأوساط والفئات الاجتماعية وجميع المستويات التعليمية غير أنّ المواقف المؤيدة للعقوبة الجسدية للأطفال أكثر شيوعا لدى الأمهات الأكبر سنا، وتشير المعطيات إلى أنّ تقريبا أم من كل 5 أمهات تعتقد أن العقوبة الجسدية ضرورية لتربية الطفل وتنشئته.

- **استهلاك التبغ والكحول:** يستهلك قرابة 50% من الرجال التبغ في تونس، وترتفع هذه النسبة حسب المستوى التعليمي والرفاه الاقتصادي للأشخاص، كما يزداد استهلاك التبغ لدى الرجال مع التقدم في العمر وتبلغ أعلى معدلات استهلاك التبغ في تونس الكبرى وأقلها في جهات الجنوب الشرقي وقرابة 1% من المراهقات في سن 15 – 19 تعاطى التبغ وتتغيّر هذه النسب حسب تغيّر المستوى الاقتصادي للنساء لتصل إلى 4% لدى النساء الأكثر ثراء وحسب المستوى التعليمي لتصل إلى 2.5% بالنسبة للمستوى الثانوي و1.8% بالمستوى الجامعي.

ويستهلك 8% من الرجال الكحول وتم تسجيل أعلى معدل في تونس الكبرى بنسبة 13,1 % ، أمّا بالنسبة للمراهقين (15 إلى 19 عاما) فتبلغ هذه النسبة 0,6 % وترتفع نسبة استهلاك الكحول للرجال الذين ينتمون إلى العائلات الأكثر ثراء والرجال الذين ليس لديهم مستوى تعليمي. وتشير المعطيات إلى أنّ 76,5% من الرجال لم يتناولوا أبدا مشروبات كحولية وترتفع هذه النسبة لدى المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و19 سنة لتبلغ 96,5 % أما بالنسبة للنساء، فإن استهلاك الكحول يبقى سلوكا استثنائيا 0,2 % فقط.

- **المشاركة في الأعمال الإقتصادية:** تبلغ نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و17 عاما المشاركين في الأعمال الإقتصادية أو المنزلية 4% وقد تمّ تسجيل أعلى نسبة بالوسط الريفي وللأسر الأشد فقرا، هذا وقد تمّ رصد أعلى معدل (7,2 %) في جهات الوسط الشرقي. كما أنّ 5,5 % من هؤلاء الأطفال هم من بين المنقطعين على الدراسة.

- **مياه الشرب وحفظ الصحة:** 78,1 % من السكان يتمتعون بمياه الشرب من مصادر محسنة على عين المكان وتسجل أدنى النسب بالمناطق الريفية ولدى الأسر الأكثر فقرا وبمنطقة الجنوب الغربي (61%) بينما تم تسجيل أعلى النسب في تونس الكبرى (83,5%). وتجدر الإشارة إلى أنّ نسبة السكان الذين يتمتعون بخدمات مياه الشرب الأساسية تحسنت من 88,7 % إلى 95,8 % وتسجل أدنى النسب بالشمال الغربي(83,6 %) كما تفتقر أسرة من كل 05 أسر إلى المياه الصالحة للشرب على عين المكان أغلبها في المناطق الريفية(25,6%) وفي جهات الجنوب الغربي (38,5 %).

وبيّن المسح الأخير تراجع نسبة توفّر مياه الشرب بكمية كافية ونسبة السكان الذين يستهلكون الماء من مصدر ملوث بالإشريكية القولونية إلى 5,2% وقد سجلت فوارق بين المناطق الريفية والحضرية وبين الأسر الأكثر فقرا والأكثر ثراء كما تم اكتشاف الإشريكية القولونية في مياه الشرب لدى حوالي 3 من كل 10 أسر وسجلت أعلى النسب فى الجنوب الغربي (49,8%) تليها تونس الكبرى (42,9%) في حين كانت أدناها بالجنوب الشرقي (12,1 %) وأنّ92,1 % من الأسر لديها مرافق لغسل اليدين يتوفر بها

الماء والصابون.

- **التأمين الصحي والتحويلات الإجتماعية:** سجلت نسبة الإنتفاع بالتأمين على المرض، للفئة العمرية من 15 إلى 49 عاما، لدى النساء ارتفاعا بـ 16 نقطة مئوية مقارنة بالرجال وشهدت نسبة تغطية الأطفال دون الـ 5 سنوات انخفاضا من 82 % إلى 76 % وسجلت أعلى نسبة في الشمال الشرقي (84,4 %) وأدناها بالوسط الغربي (57,1 %) وتراجعت نسبة تغطية الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و14 سنة بالتأمين الصحي من (86,6 %) مقابل (82,6 %)

وبيّن المسح الأخير تحسّن مستوى المعرفة ببرامج المساعدات الإقتصادية بشكل ملحوظ من 77,6 % إلى 90,8 % ونسبة الأسر التي لديها علم ببهذه البرامج وحصلت بالفعل على المساعدة من15 % إلى 21 % ونسبة الأسر الأكثر فقرا على علم ببرامج التحويلات الإجتماعية واستفادت منها حيث بلغت 46,8 % وأغلبها في المناطق الريفية وجهات الشمال الغربي (37,6 %) وأدناها في تونس الكبرى(10,9 %) كما تبيّن أنّ 18 % من الأسر استفادت من تحويل واحد أو منفعة اجتماعية واحدة على الأقل خلال الأشهر الثلاثة التي سبقت المسح 4,22% من الأسر التي لديها أطفال دون 18 سنة وتنتفع بإحدى البرامج الإجتماعية من استفادت مساعدة اقتصادية وأغلبها تقطن بالمناطق الريفية.

مخرجات الدراسة

- اختلاف نسب المؤشرات بصفة ملحوظة حسب مكان الإقامة وحسب المستوى التعليمي للأم ووضع الأسرة الاقتصادي وجنس الطفل.
- تحمي وسائل منع الحمل النساء، وخاصة الفتيات المراهقات، من المخاطر التي يمكن أن يشكلها الحمل على صحتهن.
- المتابعة الصحية للمرأة الحامل الولادة تحت إشراف مقدمي الرعاية الصحية المؤهلين عوامل لصحة وسلامة المرأة وجنينها.
- الرعاية الصحية والمعلومات الملائمة التي تتلقاها المرأة خلال فترة الحمل أو الولادة أو حتى بعد الولادة تمكناها من الحد من المخاطر التي قد تتعرض لها هي وجنينها.
- توصي منظمة الصحة العالمية بضرورة إجراء العمليات القيصرية فقط عندما يكون هناك ما يبررها طبيا لتجنب تعريض الأم والطفل لمشاكل صحية على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- يكتسي الفحص الطبي لحديثي الولادة خلال فترة ما بعد الولادة أهمية بالغة لأنه يساهم في ضمان الصحة والرفاه والنمو بشكل أفضل.
- الرضاعة الطبيعية هي أفضل غذاء يمكن أن يتلقاه الرضيع.
- تعزز برامج تنمية الطفولة المبكّرة النمو الادراكي واللغوي والعاطفي والحركي والاجتماعي للأطفال.
- الأطفال الذين لا يستطيعون قراءة أو فهم نص بسيط هم أكثر عرضة للرسوب ولعدم تطوير المهارات الأساسية الضرورية لنجاحهم.
- يعد العنف ضد الأطفال شكل من أشكال انتهاك حقوقهم.

- يؤثر العنف ضد الأطفال تأثيرا كبيرا ودائما على صحتهم وعلى تنميتهم وكذلك على مردودهم الدراسي.
- لا يوجد ما يبرر العنف المسلط على الأطفال مهما كان شكله ويجب أن يشعر الأطفال بالأمان حتى يتمكنوا من النمو والتطور بشكل سليم.
- لا يزال التدخين والكحول أحد أهم أسباب الوفيات والأمراض التي يمكن تجنبها على مستوى العالم
- عمل الأطفال يهدد تعليمهم ويقيد حقوقهم ويحد من فرصهم في المستقبل.

- **أهم التوصيات**

عنوان الدراسة: دراسة استراتيجية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية بالمناطق الحدودية في أفق سنة 2030

ملخص الدراسة

المعطيات العامة

تاريخ الإصدار
- فيفري 2020

الهيكل المنفذ
- المندوبية العامة للتنمية الجهوية

الهيكل المستفيد
- المندوبية العامة للتنمية الجهوية
- وزارة الإقتصاد والتخطيط
- المصالح والهياكل والمنظمات المعنية بالتنمية الجهوية

وضعية الوثيقة (منجزة، بصدد الإنجاز....)
- تقرير المرحلة الأولى غير مصادق عليه

نوعية الوثيقة

دراسة استراتيجية	X
دراسة قطاعية	
بحث	
وثيقة عمل/تقرير	

أهم المجالات التي تطرقت إليها الوثيقة
- إستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الحدودية الغربية والجنوبية) للبلاد التونسية

الملخص

أهم عناصر التشخيص المطلوبة
- التشخيص التقييمي والاستشرافي لمنطقة التدخل يرتكز على وصف تفاعلات العناصر والأنشطة التي تميزه والمتعلقة بالبنية الأساسية والتهيئة الترابية والمعابر والبوابات الحدودية والتجهيزات الجماعية والموارد البشرية والرصيد المعرفي والكفاءة والنسيج العمراني والوضع البيئي والأنشطة الفلاحية والصناعية والتجارية والسياحية والصناعات التقليدية ووضعية القطاع المصرفي والبريدي والمشاريع المهيكلة المنجزة ووضعية الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص

- وصف تقييمي لمواضيع خصوصية للدرس:
  - ✓ حصيلة سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة
  - ✓ الدور المجتمعي ومدى مساهمة مؤسسات الإنتاج الكبرى المنتصبة بالمنطقة المعنية في

التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالجهة

- ✓ ظاهرة التجارة غير المنظمة وتأثيرها على مناخ الاستثمار بالمنطقة وعلى الاقتصاد المحلي و الجهوي والوطني
- ✓ نقاط التقارب والالتقاء في الإستراتيجيات التنموية لمنطقة الدراسة مع الجهات الحدودية لبلدان الجوار
- ✓ الإمكانات الطبيعية المشتركة بين منطقة الدراسة والمناطق المجاورة وطرق استغلالها وإبراز آفاق استغلالها في إطار سياسات وبرامج تنموية مشتركة،
- ✓ المشاريع المشتركة والاتفاقيات المبرمة في مختلف المجالات وتقييم محتواها ونتائج تطبيقها.

- مشاريع الاستبيانات والبحث الميداني

- ✓ بحث ميداني خاص بالشركات الاقتصادية الكبرى المتواجدة بمنطقة الدراسة لتقييم المسؤولية المجتمعية لهذه الشركات وأفاق تطويرها
- ✓ البحث الميداني الخاص بعينة تمثيلية من السكان منها عدد من العاطلين عن العمل من أصحاب الشهادات العليا قصد معرفة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان وتطلعاتهم وتصوراتهم للحلول التنموية الممكنة بالجهة ولمعالجة أسباب البطالة والهجرة والتجارة الموازية والتهريب.

أهم الإستنتاجات والنقائص

- نظرا لعدم استجابة المكتب لما ورد بضوابط المهمة بخصوص التشخيص المتعلق بمنطقة الدراسة وعدم احترام ملاحظات لجنة القيادة المضمنة بمحاضر الجلسات وحيث مُنح مكتب الدراسات أكثر من فرصة لتحسين محتوى التشخيص لتقديم المطلوب وخاصة منها تجاوز النقائص الهيكلية وتصحيح الأخطاء المسجلة بالتقرير، تمّ فسخ الصفقة بتاريخ 25 جوان 2020.

أهم التوصيات

-

ملاحظات أخرى

- استغلال مضامين ونتائج الدراسات المنجزة
- اعتماد المقاربة التشاركية
- اعتماد آليات المحاورة والبحث الميداني
- توخي مقاربة التحليل المجالي "Approche Territoriale"
- اعتماد المقارنة "benchmarking"

ملخص الدراسة

المعطيات العامة

- تاريخ الإصدار
- الهيكل المنفذ: المندوبية العامة للتنمية الجهوية
- الهيكل المستفيد: المندوبية العامة للتنمية الجهوية
  - وزارة الإقتصاد والتخطيط
  - المصالح والهياكل والمنظمات المعنية بالتنمية الجهوية
- وضعية الوثيقة (منجزة، بصدد الانجاز،...): بصدد تحيين كراس الشروط
- نوعية الوثيقة

دراسة استراتيجية	X
دراسة قطاعية	
دراسة تقييمية	
بحث	
وثيقة عمل/تقرير	

- أهم المجالات التي تتطرق إليها الوثيقة: استراتيجية لتنمية ولاية المنستير في أفق سنة 2040
-

الملخص

أهم عناصر التشخيص

- **أهم استنتاجات التشخيص**
- **مخرجات الدراسة**
- **أهم التوصيات**
- **ملاحظات أخرى**

ملخص الدراسة

المعطيات العامة

- تاريخ الإصدار
- الهيكل المنفذ: المندوبية العامة للتنمية الجهوية
- الهيكل المستفيد: المندوبية العامة للتنمية الجهوية
  - وزارة الإقتصاد والتخطيط
  - المصالح والهياكل والمنظمات المعنية بالتنمية الجهوية
- وضعية الوثيقة (منجزة، بصدد الانجاز،...): بصدد تحيين كراس الشروط
- نوعية الوثيقة

دراسة استراتيجية	X
دراسة قطاعية	
دراسة تقييمية	
بحث	
وثيقة عمل/تقرير	

- أهم المجالات التي تتطرق إليها الوثيقة: استراتيجية لتنمية ولاية نابل في أفق سنة 2040
-

الملخص

أهم عناصر التشخيص

- **أهم استنتاجات التشخيص**
- **مخرجات الدراسة**
- **أهم التوصيات**
- **ملاحظات أخرى**

ملخص الدراسة

المعطيات العامة

- تاريخ الإصدار
- الهيكل المنفذ: المندوبية العامة للتنمية الجهوية
- الهيكل المستفيد: المندوبية العامة للتنمية الجهوية
  - وزارة الإقتصاد والتخطيط
  - المصالح والهياكل والمنظمات المعنية بالتنمية الجهوية
- وضعية الوثيقة (منجزة، بصدد الانجاز،...): بصدد تحيين كراس الشروط
- نوعية الوثيقة

دراسة استراتيجية	X
دراسة قطاعية	
دراسة تقييمية	
بحث	
وثيقة عمل/تقرير	

- أهم المجالات التي تتطرق إليها الوثيقة: استراتيجية لتنمية ولاية المنستير في أفق سنة 2040
-

الملخص

أهم عناصر التشخيص

- **أهم استنتاجات التشخيص**
- **مخرجات الدراسة**
- **أهم التوصيات**
- **ملاحظات أخرى**

نموذج الملخص

عنوان الدراسة:

ملخص الدراسة

المعطيات العامة

- تاريخ الإصدار
- الهيكل المنفذ
- الهيكل المستفيد
- وضعية الوثيقة (منجزة، بصدد الانجاز،...) منجزة

نوعية الوثيقة

دراسة استراتيجية	
دراسة قطاعية	
دراسة تقييمية	*
بحث	
وثيقة عمل/تقرير	

- أهم المجالات التي تتطرق إليها الوثيقة تقييم
-

الملخص

- **أهم عناصر التشخيص** إنجازات .
- **أهم استنتاجات التشخيص** صعوبات .
- **مخرجات الدراسة** تنمية
-
- **أهم التوصيات** تشبيك...